مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية
اسم الكاتب: م.د. علي محمد حسين العامري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6974
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية

المدرس الدكتور

علي محمد حسين العامري(*)

الملخص

هذا البحث، محاولة لتقصي اهم الاحداث والتطورات التي رافقت حياة اليمن السياسية منذ الاستقلال وحتى قيام الوحدة، وما شهدته من ابعاد مختلفة باختلاف بنية النظام السياسي في كل من شمال البلاد وجنوبه.. وما تركته طبيعة هذه التطورات من انعكاسات على مسيرة القوى والاحزاب السياسية ودورها في اطار الحركة الوطنية.

وقد كان للبيئة الخارجية (الاقليمية و الدولية) حضورها في الحياة السياسية اليمنية قبل وبعد قيام الوحدة الاندماجية، ذلك الحضور الذي فرضته استحقاقات الحرب الباردة، وما تلاها من احداث وتحولات سياسية كبرى شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة، وانفراد القطب الاوحد (الولايات المتحدة الامريكية) في السياسة الدولية، والتي اثرت بشكل او بآخر في مجمل الحياة السياسية والتفاعلات الاقليمية في عموم المنطقة.. نتج عنه حراك سياسي/ اجتماعي كانت له انعكاساته المباشرة وغير المباشرة سلبا وايجابا على حياة اليمن السياسية.

(*) **مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.**

ويعد قيام الوحدة عام ١٩٩٠ وما تلاه من تحولات دستورية في البلاد، نقلة نوعية في حياة اليمن السياسية، تلك الوحدة التي تحققت بفعل متغيرات وتحولات سياسية داخلية واخرى اقليمية عجلت من قيامها وسجلت انعطافة مهمة على طريق تطبع الديمقراطية واقتراب البلاد من التعددية والمشاركة السياسية من خلال صدور دستور دولة الوحدة واقرار التشريعات والقوانين الخاص بعمل الاحزاب السياسية.

وقد تم التركيز في هذه الدراسة على الدور الامريكي كأحد اهم الفواعل الدولية، وعلى بعض القوى الاقليمية الرئيسة في المنطقة وما تركته من اثار على دور وتوجه وسياسات مختلف القوى السياسية والمجتمعية في الساحة السياسية في اليمن وفي طبيعة النظام السياسي السائد فيه.

كما اشارت الدراسة وبشكل موجز الى تحديات يواجهها النظام القائم في الوقت الراهن وتحديدا منذ عام ٢٠٠٤، كان للعامل الخارجي (الاقليمي والدولي) بصماته الواضحة في ظهورها – ومنها موجة الصراع على السلطة بين النظام والمعارضة، والتمرد الحوثي في الشمال والحراك السياسي في الجنوب، ناهيك عن عودة الجماعات المسلحة التي اتخذت من البلاد مقرا رئيسا لما يسمى (تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية).

المقدمــة

ان طبيعة التطورات السياسية التي شهدها اليمن عبر تاريخه السياسي الطويل، بكل ما تنطوي عليه حياته السياسية من قوى واحزاب وكيانات سياسية ومجتمعية، قد اخذت ابعادا مختلفة فرضتها ظروف التقسيم على مسيرة تلك القوى ودورها في اطار الحركة الوطنية.. حيث كان لكل من شمال اليمن وجنوبه نطاقه الجغرافي وحدوده السياسية ونظامه السياسي وبنيته الاقتصادية كما ان طبيعة السلطة في كلا الشطرين مختلفة عن الاخرى في

مجمل الخصائص السياسية والجذور الفكرية والايديولوجية والتطلعات السياسية قبل ان تتهيأ الاوضاع لتحقيق وحدته الاندماجية.

وقد تأثرت الحياة السياسية في شمال اليمن كما هو الحال في جنوبه، بطبيعة التوازنات الاقليمية والدولية التي افرزها الواقع الدولي، ولاسيما توجهات بعض القوى الفاعلة في اقليم الخليج والجزيرة العربية وعلى تخومه خلال حقبة الحرب الباردة.. وما فرضته الاحداث والتحولات السياسية الكبرى التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة من حقائق ومعطيات جديدة كانت لها ارتداداتها على الساحة السياسية في ذات المنطقة والتي تمثلت بظهور حراك سياسي/ اجتماعي كانت له انعكاساته على مجمل الحياة السياسية فيها، فضلا عن دور المنظمة الدولية في اقرار مبدأ التدخل الانساني مطلع تسعينيات القرن الماضي، اذ اضحت قضية الديمقراطية وحقوق الانسان، مبدأ مهم من مباديء القانون الدولي والدعوة الى التحديث والاصلاح السياسي.

وقد مثل قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ وما تلاها من اجراءات دستورية في البلاد، نقطة تحول في الحياة السياسية لليمن، اذ شرعت الحركة الوطنية باتجاه الاقتراب من التعددية والمشاركة السياسية والذي تعزز فعليا ودستوريا من خلال صدور دستور دولة الوحدة واقرار قانون القوى السياسية في اطارها، واجراء اول انتخابات رئاسية وبرلمانية نقلت البلاد من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية والسياسية. ثم واجهت دولة الوحدة تحديات جديدة في السنوات اللاحقة املتها ظروف داخلية تمثلت بصراع الشركاء السياسيين على السلطة، واخرى خارجية تمثلت بطبيعة التوازنات الاقليمية والدولية والتي القت بظلالها على الحياة السياسية برمتها وكادت ان تعصف بالتجربة الديمقراطية وبالتعددية السياسية وحتى بتجربة الوحدة التي ولدت من خلالها تلك التجربة.

ومـن اجـل ان تكـون دراسـتنا لهـذا الموضـوع علميـة وموضـوعية، اعتمدنا هيكلية تنطوي على مبحثين: يتناول الاول/تطور الحياة السياسية في اليمن منذ الاستقلال وحتى قيام الوحدة، وينصرف الثاني/الى اثر المتغيرات الاقليمية والدولية في الحياة السياسية اليمنية مركزين في ذلك على تأثير الدور الامريكي كفاعل دولي.. وتأثير بعض القوى الاقليمية الفاعلة في المنطقة، فضلا عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: تطور الحياة السياسية في اليمن منذ الاستقلال وحتى قيام الوحدة

خضع اليمن عبر تاريخه الحديث والمعاصر، شأنه شأن بقية البلاد العربية الى هيمنة قوى خارجية سعت الى سلب مقدراته وتشويه هويته الحضارية والثقافية ، ولاسيما الدولة العثمانية وبريطانيا .. وما بين سيطرة تلك القوى الاستعمارية على اليمن وبين دعوات مواطنيه وتطلعهم نحو مستقبله ووحدته، استقر به الحال أن يعيش طويلاً في ظل اوضاع الانقسام الى شطرين، احدهما شمالي والآخر جنوبي لكل منهما نظامه السياسي وظروفه السياسية والاقتصادية قبل ان تتهيأ الاوضاع لتحقيق وحدته.. اذ تعود جذور الانفصال السياسي في اليمن المعاصر الى بداية الاحتلال البريطاني لعدن عام ١٨٣٩، اذ ساهم الاحتلال البريطاني في خلق كيانين سياسيين. فمع قيام ثورة ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن وقيام النظام الجمهوري، كانت عدن لاتزال محمية بريطانية، غير ان المد الثوري في الشمال ساهم الى حد كبير في قيام ثورة اكتوبر/تشرين أول في الجنوب عام ١٩٦٣ ضد الاحتلال

البريطاني.. واستمرت الثورة حتى اعلان الاستقلال في نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٦٧ ([1]).

في ظل هذا الواقع، شهدت الحياة السياسية في شطري اليمن ابعاداً مختلفة باختلاف بنية النظام السياسي في كل منهما ، وان طبيعة التطورات السياسية في كل من شمال اليمن وجنوبه قد القت بظلالها على مسيرة القوى والاحزاب السياسية ودورها في الحركة الوطنية، ذلك الدور الذي نجده منحسراً احياناً وناشطاً في احيان اخرى على الساحة السياسية لشمال اليمن وجنوبه.. واقترن ذلك مع المد التحرري الذي كان سائداً منذ مطلع اربعينيات القرن الماضي، اما بهدف التخلص من الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن أو في تقويض النظام الملكي الامامي في شمال اليمن ([2]) اذ عاش الاخير حقبة طويلة منذ قيام (المملكة المتوكلية) عام ١٩١٨ في ظل سيطرة الحكم الامامي الذي تميز بطابعه التسلطي.. وانطلاقاً من طبيعة تكوين هذا النظام ، لم يسمح رسمياً بقيام أي نشاط سياسي معارض.. ومن ثم فأن هذه الحقبة من حياة اليمن الشمالي وحتى قيام النظام الجمهوري، لم تشهد أي نشاط سياسي متعدد الاطراف للحركة الوطنية في الاطار الدستوري .. مع وجود حركات وكيانات سياسية كانت تعمل سراً ([3]).

أما على صعيد جنوب اليمن ، فالأمر لايختلف كثيراً عن شماله – وان كانت الظروف والتطورات السياسية في شمال اليمن قد تختلف في بعض الخصائص عن جنوبه ، فالأخير كان تحت السيطرة البريطانية وتمثله حكومة محلية تابعة للتاج البريطاني ولم يحصل على استقلاله الا في اواخر ستينيات

---

[1] – انظر ، فيصل الحذيفي ، الصراع السياسي في اليمن ، مجلة الثوابت / صنعاء ع (١٤) اكتوبر ١٩٩٨ ص ص ٦٢ – ٦٣ .

[2] – المصدر نفسة ص ٦٢.

[3] – نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الاوسط ، بغداد ط/١ ١٩٦٨ ص ٦٢ .

القرن الماضي، فضلاً عن ظروف الصراع القائم بين الشمال والجنوب الذي كانت تحكمه طبيعة العلاقات السائدة بين الطرفين من جهة، وبريطانيا من جهة اخرى.. اذ عملت السلطات البريطانية قبل استقلال الجنوب على تنشيط الحركة السياسية على مستوى الاحزاب السياسية عن طريق اجازة البعض منها بما يخدم الوجود البريطاني في عدن، ومن أجل امتصاص الضغوط الشعبية تجاه هذا الوجود، ولكي يجد متنفساً دستورياً للتعبير عن آرائه من جهة ([1]) ورغبة الحكومة البريطانية في نقل تجربتها البرلمانية الى البلاد كما فعلت في بلدان اخرى كانت واقعة تحت السيطرة البريطانية وصولاً الى وضعه ضمن (منظومة الكومنولث).. ناهيك عن وجود احزاب اخرى تعمل سراً ونشاطها موجه بالاساس ضد سلطات الاحتلال البريطاني من أجل التحرر والاستقلال من جهة اخرى.

ومع اعلان الثورة في شمال اليمن في أيلول ١٩٦٢، واعلان الاستقلال في الجنوب كانون ثان ١٩٦٧، اختفت الظاهرة الحزبية ليحل محلها نظام – الحزب الواحد – في اليمن الجنوبي متأثراً بنظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي السابق، والحكم العسكري القبلي في اليمن الشمالي الذي تلقى الدعم من مصر عبد الناصر في تحقيق ثورته على الحكم الامامي، اذ انتقل الصراع السياسي من مناهضة الاستعمار البريطاني وحكم الامامة الى الصراع على السلطة داخل النظام الجمهوري لكل من شطري اليمن، بشكل انقلابات عسكرية ([2]).

---

[1] – علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية.. الواقع والمستقبل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ١٩٩٦ ص ص ١٣٩– ١٤٠ .

[2] – انظر بهذا الصدد، أحمد الصياد (السلطة والمعارضة في اليمن ١٩١٨ – ١٩٧٨) دار الصداقة، بيروت، ط١ ١٩٩٢، عبدالقوي الغفاري، م . س .ذ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ .

فقد اتسمت الحياة السياسية في شمال اليمن كما هو الحال في جنوبه منذ مطلع الستينيات بالعنف السياسي الذي تجسد بموجة الانقلابات العسكرية والاغتيالات ومحاكمات الخصوم السياسيين ، اذ يكفي الاشارة في هذا الصدد الى أن عشرة رؤساء وصلوا سدة الحكم خلال ٢٨ عام وهي المدة الفاصلة بين الثورة في شمال اليمن واستقلال جنوبه وبين قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ ، حيث لم يتم تداول السلطة سلمياً خلال هذه الحقبة من تاريخ اليمن المعاصر – باستثناء رئاسة علي عبد الله صالح الذي تم اختياره من قبل مجلس الشعب التأسيسي (البرلمان) عام ١٩٧٨ في شمال اليمن ([1]) .

اذ شهد اليمن الشمالي منذ تولي عبد الله السلال([2]). والقادة العسكريون الحكم وتحكم الجيش في الحياة السياسية، حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب عوامل داخلية وخارجية، ينطوي قسم منها على طبيعة توزيع المهام بين قادة السلطة، ومنها مايتعلق بالوجود المصري الذي اثار سخطاً لدى الحكومة بسبب التوازنات الاقليمية والدولية المطلوبة آنذاك، فضلاً عن دور بعض القوى المعادية للثورة اليمنية.. ونتيجة ذلك اقصي السلال من منصبه في تشرين ثان ١٩٦٧، وحل محله مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الله الا رياني وعضوية كل من الشيخ محمد علي عثمان واحمد محمد نعمان، وتعيين الشيخ عبد الله الأحمر رئيساً لمجلس الشورى([3]).

---

[1] – فيصل الحذيفي ، الصراع السياسي في اليمن ، م . س . ذ ص ٦٣ .

[2] – اتصف السلال بعداءه الشديد للنظام الامامي وانه كان يحمل اعلى رتبة عسكرية بين قادة الثورة ، انظر فرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعيد محيو، دار ابن خلدون للنشر/ بيروت ص ٦٦ .

[3] – نقلاً عن ، ابراهيم محمد حسين الحمدي ، المؤتمر الشعبي العام ودوره في الحياة السياسية اليمنية ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ٢٠٠٢ ص ٩ .

وبعد استقالة الارياني من منصبه بسبب خلافاته مع رئيس الوزراء عبد الله الجمري والتي كشفت عن مظاهر فساد مالي واداري في البلاد ، تولى المقدم ابراهيم الحمدي السلطة مقرباً الشيخ عبد الله الأحمر اليه.. وقيل انهما اتفقا سراً على توزيع المناصب المهمة في جهاز الدولة بين انصارهما([1]) اذ شكل الحمدي مجلس رئاسة من ستة اعضاء من بينهم المقدم مجاهد ابو شوارب الذي تربطه صلة قرابة مع الشيخ الأحمر .. غير ان الخلافات التي ظهرت بين الرئيس الحمدي وبين مشايخ القبائل الذين ادعوا بأنه اغتصب السلطة والدعوة الى مواجهة نظامه من ناحية ، وخلافه مع المملكة العربية السعودية وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية حول أهمية البحر الأحمر ومضيق باب المندب وسياساته التي اعتمدها في الدفاع عن مداخل البحر الاحمر كانت السبب الرئيس لاغتياله في اكتوبر / تشرين أول ١٩٧٧ .. حيث اصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تضم فصائل عدة ذات اتجاهات ماركسية ويسارية ، بياناً عدت فيه اغتيال الحمدي خطة امريكية منفذة بأيادٍ يمنية تهدف الى تصفية الحمدي بسبب سياساته التي تميزت بالاستقلالية النسبية عن الاتجاه الامريكي السعودي ([2]) اذ يبدو أن الصراع السياسي على السلطة في اليمن لايبتعد كثيراً عن التوازنات الاقليمية المطلوبة في اطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك .

بعد اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي ، تسلم السلطة احمد الغشمي ، الذي واجه ذات المشاكل ومعارضة شعبية ومن بعض قادة الجيش لاتهامه باغتيال سلفه الحمدي .. ثم اغتيل بعد ثمانية شهور من توليه السلطة في

[1] – المصدر نفسة .

[2] – المصدر نفسة .

حزيران / يونيو ١٩٧٨ بانفجار قنبلة موقوتة كانت قد وضعت في حقيبة المبعوث الشخصي من الرئيس اليمني الجنوبي الاسبق سالم ربيع علي ([1]) .

في اعقاب اغتيال الغشمي ، قام مجلس الشعب التأسيسي (البرلمان) بعقد جلسة تم فيها انتخاب علي عبد الله صالح " الرئيس الحالي " بالاجماع رئيساً للجمهورية، والذي سعى بدوره الى تحقيق قدر من الاستقرار السياسي من خلال اتاحة الفرصة لكافة القوى والتيارات السياسية في اطار المؤتمر الشعبي العام الذي يضم كافة القوى السياسية منذ تأسيسه عام ١٩٨٢ وحتى اعلان التعددية الحزبية بعد اعلان دولة الوحدة عام ١٩٩٠ ([2]) .

فقد جاء انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً لليمن الشمالي في تموز/يوليو ١٩٧٨ بعد موجة من الصراع السياسي والتوتر الذي شاب العلاقة بين شطري اليمن ، لاسيما بعد أن ظهرت تفسيرات اكدت بأن قيادة الشطر الجنوبي هي من دبرت اغتيال الرئيس الغشمي بهدف وقف التحرك في كلا الشطرين حيال اقامة روابط أوثق بالسعودية والغرب، وعلى الرغم من ان الرئيس صالح كان يعلن عن توجهاته القومية، غير ان ظروف المرحلة جعلته في الجانب الغربي للاحداث الدولية، اذ ان النظام في الشطر الجنوبي الموالي للاتحاد السوفيتي، لاسيما بعد تولي عبد الفتاح اسماعيل السلطة في اليمن الجنوبي للمدة مابين حزيران/يونيو ١٩٧٨وحتى نيسان/ابريل ١٩٨٠، كان يهدف الى اسقاط النظام في اليمن الشمالي عن طريق حرب العصابات أو تسيير انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس صالح، اذ وقعت بالفعل محاولة

---

[1] – انظر ، حسن ابو طالب ، الوحدة اليمنية .. دراسات في التحول من التشطير الى الوحدة ، م د و ع ، بيروت ط/١ ١٩٩٤ ، ص ص ١٣٩ – ١٤١ .

[2] – انظر بهذا الصدد، أحمد الصياد (السلطة والمعارضة في اليمن، م. س. ذ ص ٤٠٢، وكذلك فيصل الحذيفي، الصراع السياسي في اليمن، م. س ذ ص ٦٤ – ٦٥ والهام المانع، الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨ – ١٩٩٣.. دراسة تحليلية، صنعاء ١٩٩٤ ص ١٠١.

فاشلة في هذا الاتجاه في اكتوبر/تشرين أول ١٩٧٨، مما دعا الأخير الى طلب المساعدة من السعودية والولايات المتحدة لمواجهة هذا الخطر([١]).

وكان عبد الفتاح اسماعيل معروفاً بتشدده الأممي، ويعلن صراحة – وقوفه الى الجانب الشرقي للاحداث الدولية، اذ كان يخالف الرئيس صالح عقيدة وثقافة وطموح.. الأمر الذي ادى الى حالة من الصراع السياسي بين شطري اليمن، اذ صار طبيعياً أن يقف النظامان على شفا صدام مسلح يثبت كل فريق منهم دعواه.. فقد حدد الرئيس صالح مرحلة العلاقات اللاحقة مع عدن بأنها مرحلة مواجهة، ومن جهتها، اكدت عدن بأنها لن تسمح بقيام نظام عدائي في صنعاء يهدف لان يكون مركز انطلاق لضرب النظام القائم في عدن والذي يطمح لمد نفوذه شرقاً وشمالاً ([٢]) وهكذا فقد نشبت الحرب اليمنية الثانية في شباط/فبراير ١٩٧٩ حين سيطرت قوات اليمن الجنوبي على مدينتين شماليتين على الحدود، بهدف اسقاط نظام الحكم في اليمن الشمالي الموالي للسعودية، مما دعا الأخيرة الى تقديم الاسلحة والذخائر لدعم الجيش في اليمن الشمالي.. والتعجيل بتمويل صفقة اسلحة مولتها السعودية بـ(٤٠٠) مليون دولار بين اليمن الشمالي والولايات المتحدة الامريكية([٣]).

ولم يكن لتقدم القوات اليمنية الجنوبية تجاه الشمال يحتل اهتماماً عربياً، ولاسيما لدى دول شبه الجزيرة العربية والخليج لولا ما تمثله عدن من اتجاهات معروفة في حينه بحكم ارتباطها بالكتلة الاشتراكية وعلاقاتها المباشرة بالاتحاد السوفياتي اذ سارعت الولايات المتحدة الى الاعراب عن قلقها حيال مايحدث في اعقاب نشوب القتال بين اليمنيين واجرت اتصالات بهذا الصدد

---

[١] – انظر بهذا الصدد ، عبد الله ناصر الذهب ، العلاقات اليمنية – السعودية ١٩٧٨ – ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ١٩٩٨ ص ص ٢٦ – ٢٧ .

[٢] – المصدر نفسة ، ص ٢٧ .

[٣] – نفس المصدر ص ٢٧ .

مـع الاطـراف المعنيـة، بمـا فـي ذلـك الاتحـاد السـوفياتي واكـدت أن مصـالحها الوطنية ترتبط بسلامة وأمن النظام في اليمن الشمالي.. وأكد الجانب الامريكي أن بإمكـان العربيـة السـعودية أن تسـتخدم الاسـلحة الامريكيـة المخزنـة لـديها للـدفاع عـن نفسـها وعـن المنطقـة وعـن الـيمن الشـمالي ضـد هجـوم الـيمن الجنوبي([1]).

وعلـى الـرغم مـن الـدعم السـعودي للـيمن الشـمالي ، فـأن القيـادة السـعودية لـم ترغـب فـي أن يصـبح الـيمن الشـمالي – وهـو البلـد الـذي يفـوق السعودية في عدد السكان – على درجة من القوة تكفي لتهديد السعودية ([2]) .

كما سعت بعض الاطراف العربية التي كانت تبحث عن دور لها في الأزمـة مثـل العـراق والكويـت وسـوريا ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية فـي حـث النظـامين علـى انهـاء العمليـات العسـكرية ، فضـلاً عـن الـدور السـعودي ، اذ تمخضـت تلـك الجهـود فـي التوصـل الـى اتفـاق لوقـف اطـلاق النـار وتوصـل الطـرفين الشـمالي والجنـوبي فـي قمـة الكويـت التـي عقـدت فـي آذار / مـارس ١٩٧٩ الى اتفاق جديد بشأن الوحدة بين الشطرين ([3]) .

وعلـى الرغم من توقف القتـال بين الطرفين الشمالي والجنـوبي ، فـأن الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة والمدعومة من قبل اليمن الجنوبي بدأت حركـة تمـرد ضـد النظـام فـي الـيمن الشـمالي ، ممـا دفـع الأخيـر الـى طلـب المسـاعدة العسـكرية مـن السـعودية بتسـليم الاسـلحة الامريكيـة التـي اشـترتها الأخيرة لدعم اليمن الشمالي، غير أن هذا المطلب لم يجد تجاوباً من القيادة السعودية مما دعا الرئيس صالح الى التوجه الى الاتحاد السوفياتي الذي زوده

---

[1] – حسين الحاج ، تصفية الحسابات بين كارتر وبرجينيف بالخناجر اليمنية ، مجلة الوطن العربي ع (١٠٨) آذار ١٩٧٩ ص ٢٠ .

[2] – المصدر نفسة ص ٢٠ .

[3] – خالد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، ط/٣، ١٩٨٨، دار الثقافة العربية، الشارقة ص ٨٣ .

بأسلحة قيمتها نصف مليار دولار.. الامر الذي ادى الى استياء السعودية من دور سوفيتي في شمال اليمن ، ومن ثم دعوتها الى الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية الى صنعاء، خوفاً من ان يصبح الاتحاد السوفياتي طرفاً متنفذاً في الشمال مما يضاعف من امكانية قيام يمن ماركسي موحد في المستقبل([1]). وقد استمرت حالة الصراع والتوتر قائمة بين الطرفين، مما ادى من ثم الى انهيار الاتفاق المبرم بينهما وتجدد القتال وتصاعد العمليات العسكرية غير ان تولي علي ناصر محمد للسلطة في الجنوب ابريل / نيسان ١٩٨٠ خلق حالة من الاستقرار النسبي بين النظامين، اسفرت عن سلسلة من اللقاءات والاتفاقات بين الرئيسين صالح وناصر من بينها تخلي الجنوب عن دعم المعارضة في الشمال ([2]) .

وقد تمخضت اللقاءات التي اجراها الرئيس علي ناصر محمد في زياراته الى اليمن الشمالي انجاز كل متطلبات اعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، اذ أقرّت اللجنة الدستورية المشتركة مشروع دستور الوحدة في كانون ثان / ديسمبر ١٩٨١ ، وهو خلاصة التجربة الدستورية في اليمن ويعد ارقى الدساتير اليمنية على الاطلاق واكثرها ديمقراطية ([3]) وفضلاً عن ذلك فقد حصل تحول في علاقة اليمن الجنوبي مع السعودية ، فقد وجدت القيادة السعودية في الرئيس علي ناصر محمد شخصاً يمكن التفاهيم معه ، اذ تمت سلسلة من الاتصالات بين الطرفين وصلت ذروتها بزيارة الأخير في حزيران /

---

[1] – نقلاً عن ، عبد الله ناصر الذهب ، العلاقات اليمنية – السعودية ١٩٧٨ – ١٩٩٥ م . س ص ٢٩ .

[2] – المصدر نفسة ص ٣٩ .

[3] – عبد الملك المخلافي ، العلاقة بين دولتي اليمن في اطار الصراع والوحدة ، مجلة المستقبل العربي م د و ع (١١٥) ص ٢٧ .

يونيو ١٩٨٠ الى الرياض ، ثم زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز لعدن في يونيو / حزيران ١٩٨٢ ([1]) .

غير ان التقارب والتنسيق بين شطري اليمن ، كان محل تحفظ سعودي فقد مارست السعودية ضغوطاً على اليمن الشمالي من خلال قطع المعونات الاقتصادية عام ١٩٨٢ حتى تخلى الرئيس صالح عن الحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة المدعومة من اليمن الجنوبي ، كما سعت القيادة السعودية الى جذب الشطر الجنوبي عن طريق امداده بالمساعدات ([2]) .

لقد كانت العلاقة القوية التي حققها الرئيس علي ناصر محمد مع الشطر الشمالي ، فضلاً عن تقاربه مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي كانت من بين أهم الاسباب التي دعت الى وقوع احداث عام ١٩٨٦ في جنوب اليمن، حيث شهد الأخير صراعاً سياسياً مسلحاً بين تيارين في الحزب الاشتراكي الحاكم، الأول بقيادة علي ناصر محمد رئيس الجمهورية والتيار المعارض له بقيادة عبد الفتاح اسماعيل، والذي انتهى بانتصار التيار المعارض على الرغم من مقتل زعمائه (عبد الفتاح اسماعيل، علي عنتر، صالح مصلح، علي شايع) وفي اعقاب ذلك تم تشكيل قيادة جماعية من انصار هذا التيار هم (علي سالم البيض أميناً عاماً للحزب الاشتراكي حيدر ابو بكر العطاس رئيساً للجمهورية، ياسين سعيد نعمان رئيساً للوزراء)([3]).

---

[1] – نقلاً عن ، عبد الله ناصر الذهب ، المصدر نفسة ص ٣١ .

[2] – المصدر نفسة ص ٣١ .

[3] – عمر عز الرجال،ابعاد الاحداث الأخيرة في اليمن الجنوبي، السياسة الدولية،ع (٨٤) ١٩٨٦ ص ١٤٥.

وقد دعى كل من اليمن الشمالي والسعودية ودول الخليج العربي أطراف الصراع الى الحوار ووقف الاقتتال حفاظاً على الأمن والاستقرار في المنطقة ([1]) .

ولم تلجأ السعودية أو حكومة الرئيس علي عبد الله صالح الى استخدام علي ناصر محمد واللاجئين من اليمن الجنوبي ضد النظام في عدن، اذ تم الترحيب بالرئيس الجديد أبو بكر العطاس في الرياض من خلال زيارته الرسمية الى الرياض، عرض فيها السعوديون مساعداتهم المالية للنظام الجديد، كما أكدت حكومة اليمن الشمالي على رفض السماح لعلي ناصر محمد منذ مطلع عام ١٩٨٦ باستخدام اللاجئين كأداة للضغط العسكري على حكومة عدن، خاصة يعد تأكيد النظام الجديد عن الرغبة في الحفاظ على علاقات ودية مع كل من صنعاء والرياض([2])، ومن جانب آخر، فقد تولى علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي الحاكم، المبادرة باستئناف النشاط الوحدوي في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والاحداث الداخلية التي اعقبت احداث يناير/كانون ثان ١٩٨٦، اذ كان أول اتصال مباشر بين قيادتي الشطرين عقب الاحداث ، هو لقاء الرئيس علي عبد الله صالح مع حيدر ابو بكر العطاس في ليبيا – تموز / يوليو ١٩٨٦ ([3]) .

وبعد احتواء تداعيات الأزمة في عدن ، اتخذت بعض الخطوات من قبل قيادة اليمن الجنوبي ذات الطابع الوحدوي كان ابرزها الاتفاق على الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين الطرفين وتخفيض عدد القوات على الحدود المشتركة ، واحياء لجنة التنظيم السياسي ثم الاتفاق على رفع القيود

---

[1] – **نقلاً عن ، عبد الله ناصر الذهب ، العلاقات اليمنية – السعودية م . س ص ٣٢ .**

[2] – **المصدر نفسة ص ٣٣ .**

[3] – **علي عبد القوي الغفاري ، الوحدة اليمنية .. الواقع والمستقبل م . س ذ ص ١٥٩ .**

التي كانت مفروضة على انتقال مواطني البلدين، مما ساهم في ازالة واحدة من اكثر عقبات تأخر قيام الوحدة بين الشطرين ([1]) .

ومن خلال سلسلة اللقاءات بين مسؤولي الشطرين تم توقيع اتفاقية تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٨٩ في عدن التي نظمت المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة ، حيث اوكلت مهمة تحديد شكل النظام السياسي لدولة الوحدة الى (لجنة التنظيم السياسي الموحد) التي عقدت اولى دوراتها في صنعاء من العام نفسه توصلت فيها الى تحديد صيغة النظام السياسي لدولة الوحدة([2]).

وفي كانون ثان ١٩٩٠، أقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد على احتفاظ كل من المؤتمر الشعبي العام/(صنعاء) والحزب الاشتراكي/(عدن) باستقلاليتهما ، وحق القوى الوطنية الاخرى بممارسة النشاط السياسي، وهو الحق الذي يكفله دستور دولة الوحدة ([3]) .

نستنتج مما سبق ان ثمة حالة صراع سياسي ومغالبة طبعت الحياة السياسية في اليمن شمالا وجنوبا بين الشركاء والفرقاء على حد سواء .. وثمة استقطابات وتجاذبات داخلية وخارجية (اقليمية ودولية) فرضتها ظروف المرحلة من توازنات ومعادلات اقليمية مطلوبة كانت تحملها استحقاقات الحرب الباردة .

وكل نظام حكم كانت تحكمه منظومة خاصة عن الاخرى في كلا الشطرين فالشمال كانت تحكمه منظومة مركبة من القبيلة والعسكر وتحكم

---

[1] – حسن ابو طالب، ورقة عمل ندوة الوحدة اليمنية، المستقبل العربي م د و ع بيروت ع/١٤٧-١٩٩١ ص ٩٦ .

[2] – حول مساعي الطرفين من اجل الوحدة، انظر على سبيل المثال، يحيى العرشي، نظرة للحياة السياسية في اليمن، دار الثورة– صنعاء ط/٢ ١٩٨٢، ص ص ٣٧ – ١٢٦ ، وكذلك سعيد أحمد الجناحي ، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة الى الوحدة ، مركز للدراسات والنشر / صنعاء ١٩٩٢ ص ٦٨٦ .

[3] – انظر، سعيد احمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة الى الوحدة، المصدر السابق، ص ٦٨٧ .

العسكر التراتبية القبلية في مقابل نظام راديكالي يحكم الجنوب يختلف عن نظيره في الشمال عقيدة وثقافة وسلوك بحكم ارتباطه بالكتلة السوفياتية والتزامه الايديولوجي الشديد بالفكر الماركسي والتوجه الاممي وانسياقه تماما ايديولوجيا وسياسيا وراء سياسات الاتحاد السوفياتي ، ولاسيما في ظل حكومة الرئيس عبد الفتاح اسماعيل.

اذ انعكس كل ذلك على الحياة السياسية في اليمن وعلى طموحات مواطنيه بأتجاه الوحدة واستعادة الهوية.. بمعنى ان الصراع الذي ساد بين القوى السياسية اليمنية على اختلافها قد تجسد بين شطرين لكل منهما كيانه القانوني/السيادي و ممارسة سلطانه السياسي كل على اقليمه، هذا من ناحية وتأثر هذا الصراع بشكل واخر بالمتغيرات الدولية والاقليمية، اذ بدا في الكثير من الاحيان، ولاسيما في عقد السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وكأنه امتداد مباشر وطبيعي للصراع الدائر في قمة النظام الدولي وما ينطوي عليه من استقطابات اقليمية في هذا الجانب او ذاك.

وحين خفت وطأة تأثير الصراع الدولي في النصف الثاني من عقد الثمانينيات وحتى قيام الوحدة اليمنية منتصف عام ١٩٩٠ وبعد المرحلة الانتقالية، تقلصت امتدادات الصراع اليمني– اليمني لتقوم على انقاضها تجربة فتية مثلت صيرورة جديدة في الحياة السياسية لهذا البلد تجاوزت مراحل الحوار على موضوعة الوحدة الى مراحل جديدة قوامها مستقبل دولة الوحدة وهويتها الجديدة وصيرورة النظام الجديد في التحول باتجاه بناء اسس جديدة ومؤسسات للحياة السياسية مثل التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة بالتخلي عن الاقصاء والتهميش وتصفية الخصوم السياسيين واتساقا" مع ما تفرضه استحقاقات التوازنات والمعادلات الاقليمية المطلوبة في اقليم الخليج والجزيرة العربية.

المبحث الثاني :

أثر المتغيرات الاقليمية والدولية في الحياة السياسية اليمنية بعد قيام الوحدة

تأثرت العلاقات بين شطري اليمن قبل قيام الوحدة في ظل التنافس الدولي والحرب الباردة ، اذ اتجه نظام الحكم في الجنوب نحو المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق متبنياً فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مستنداً في ذلك على دعمه العقائدي في مقابل حصول الاتحاد السوفياتي على تسهيلات بحرية وبرية وجوية في جنوب اليمن بموجب معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعت بين الطرفين عام ١٩٧٩، والتي حضي بموجبها الشطر الجنوبي على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من قبل دول الكتلة الاشتراكية([1]).

في حين اتجه النظام السياسي في شمال اليمن نحو المعسكر الغربي.. مع الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الاتحاد السوفياتي.. وقامت السعودية بدور الوسيط في علاقة الشطر الشمالي بالولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية([2])، اذ حصل من خلالها على الدعم العسكري الامريكي عام ١٩٧٩ أثناء الصراع المسلح مع الشطر الجنوبي، وقد سعت السعودية في حينه الى دفع الولايات المتحدة على تقديم الدعم العسكري لليمن الشمالي لمواجهة تصاعد النفوذ السوفياتي في جنوب اليمن، حيث قامت السعودية بتمويل الجزء الاكبر من مبيعات الاسلحة الامريكية التي كانت تسلم لليمن

---

[1] – سمير محمد صالح، الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٢ ص ص ٧٢ – ٧٣.

[2] – انظر ، عبد العزيز الكميم ، الوحدة اليمنية .. دراسة سياسية في عوامل الاستقرار والتحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، كانون ثان ١٩٩٦ ، ص ٦٦ .

الشمالي عبر السعودية، ماعدا رفضها لآخر صفقة بعد اتفاق الوحدة بين الشطرين نهاية عام ١٩٨٩([1]).

وبنهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، شهدت المنطقة أحداثاً وتحولات مهمة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، وكان لتلك التحولات الجذرية في بنية النظام السياسي الدولي آثاراً سلبية وايجابية على اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي، فهي من جانب اثرت ايجابياً في تذليل بعض المعوقات التي تعترض سبيل تحقيق الوحدة، اذ فقد النظام في جنوب اليمن سنده الدولي والعقائدي المتمثل بالاتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية الذي كان يستمد منه دعمه السياسي والاقتصادي والعسكري وحماية امنه واستقراره الداخلي والخارجي ، فضلاً عن تعثر الحكومة في عدن بشكل سريع.. ناهيك عن أن علاقة عدن – الدبلوماسية مع الولايات المتحدة القطب الاوحد في النظام الدولي، كانت مقطوعة، وقد تم اعادتها في نيسان/ ابريل ١٩٩٠ أي قبل شهر من قيام الوحدة اليمنية اذ سارع النظام في الجنوب وبذكاء شديد بعد استقرائه خارطة التوازنات الدولية الى الدفع باتجاه تحقيق الوحدة – والاحتفاظ لنفسه بمكان في قمة السلطة([2]).

ومن حيث انها أثرت سلباً، فأن بعضها قد القى بظلاله على العلاقات اليمنية–الامريكية، كان اولها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، التي ترافقت مع وجود اليمن عضواً في مجلس الأمن الدولي عن المجموعة العربية، إذ جاء الموقف اليمني الرافض لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق والتدخل الاجنبي في المنطقة غير منسجم مع الموقف الامريكي مما ادى الى حدوث

---

[1] – انظر على سبيل المثال ، عبدة حمود الشريف ، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي و اليمن ، مركز الخليج للابحاث دبي ، ط/١ ، ابريل ٢٠٠٤ ص ص ٣٨-٣٩ .

[2] – سمير محمد صالح، الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي، م. س. ذ، ص ٧٣ .

توتر كبير ليس في العلاقات الثنائية بين اليمن والولايات المتحدة فحسب، بل وحتى مع دول مجلس التعاون الخليجي، وظلت علاقة اليمن بالولايات المتحدة مجمدة حتى نهاية عقد التسعينيات.. نتج عنها قطع المساعدات الامريكية والخليجية التي تعد رافداً قوياً للاقتصاد اليمني([1]).

ومن جانب آخر، فأن مايجب الاشارة اليه في هذا الصدد، انه مهما بلغت درجة تأثير العوامل الخارجية او الداخلية في دفع النظام السياسي في الشطر الجنوبي نحو الوحدة، فأن ذلك لايعني بأي حال من الاحوال التقليل من دوره الاساسي في اعادة تحقيق الوحدة وربطها بالخيار الديمقراطي وبالتعددية السياسية.. واذا كانت الآثار الناجمة عن التحولات في الاتحاد السوفياتي قد ساعدت على الوحدة، فأن الولايات المتحدة المهيمنة على الوضع الدولي قد ادركت من خلال ديناميكية العلاقة بين شطري اليمن أن استمرار أي معارضة اقليمية أو دولية لأي نمط للوحدة اليمنية – ونظامها السياسي، يفتح الآفاق أمام أزمات مستقبلية متعددة في جنوب الجزيرة العربية.. الأمر الذي سيهدد مصالحها في منطقة الخليج والجزيرة العربية بحكم موقع اليمن الاستراتيجي الذي يربط أمنه بالخليج العربي من جهة وبالبحر الاحمر والمتوسط من جهة اخرى.. فضلاً عن ان قيام دولة الوحدة، سوف يقضي على ماتبقى من توجهات رديكالية في الجنوب، ويؤمن مصالح الشركات البترولية الامريكية القائمة ويفسح المجال لاستثمارات جديدة في دولة الوحدة([2]).

من هنا يمكن وصف الموقف الامريكي بأنه غير معارض لقيام الوحدة وقد اتضح ذلك من خلال زيارة الرئيس علي عبد الله صالح للولايات

---

[1] – **اليمن والدول الكبرى، تقرير صادر عن مركز البحوث والمعلومات وكالة سبأ، يناير ٢٠٠٣.**

[2] – **نقلاً عن ، عبد العزيز الكميم ، الوحدة اليمنية .. دراسة سياسية م . س . ذ ، ص ٦٧ .**

المتحدة في كانون ثان/يناير ١٩٩٠ بعد توقيع اتفاقية الوحدة، حيث اعلن مصدر رسمي في الحكومة الامريكية قبل وصول الرئيس صالح، بأن "الرئيس بوش مهتم بالاستماع الى الرئيس صالح حول دعوته لتوحيد–الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية"([1]).

اذ كان لبعدي التغيير في بنية النظام الدولي المتمثل بانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الدور المساعد في الدفع باتجاه تحقيق الوحدة اليمنية .

اما على الصعيد الاقليمي ، فأن الوضع العربي الاقليمي في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي وما تلاه ، اكثر ملاءمة لتأييد قيام الوحدة اليمنية، سواء كان ذلك على مستوى الوحدات السياسية (الدول العربية) أو في اطار المؤسسات الرسمية للنظام الاقليمي العربي، ممثلة في الجامعة العربية ومجالسها المختلفة.. فقد كان تأييد الدول العربية لخطوات الوحدة والزيارات التي قامت بها الوفود المشتركة من شطري اليمن الى البلدان العربية لشرح الخطوات الوحدوية للمسؤولين فيها، فضلاً عن الزيارات والاتصالات التي تمت بين قيادتي الشطرين ولعدد من القادة العرب بهدف كسب تأييدهم للوحدة، اذ تعد تلك الزيارات من أهم خطوات كسب التأييد العربي لمشروع توحيد اليمن.. فقد اشار الرئيس علي عبد الله صالح في زيارته للسعودية في شباط/فبراير ١٩٩٠، ردا على بعض التقولات والتحليلات بشأن رفض القيادة السعودية لخطوات الوحدة وانعكاساتها على مستقبل العلاقة بين البلدين قائلاً "ان ماكان عالقاً في الذهن سواء لدى اليمن أو المملكة تم التوصل اليه بطريقة أخوية([2]).

---

[1] – **سمير محمد صالح ، الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي ، م . س . ذ ، ص ٧٣ .**

[2] – **انظر ، حسن ابو طالب ، الوحدة اليمنية .. دراسة في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة ، م . س . و ع / بيروت ١٩٩٤ ص ٢٢٣ .**

وقد تمثل الدور الايجابي للتجمعات العربية الاقليمية في تذليل المعوقات الاقليمية التي كانت تعترض سبيل الوحدة.. اذ يمكن الاشارة في هذا الصدد الى مجلس التعاون العربي الذي تأسس في شباط/فبراير عام ١٩٨٩، وضم في عضويته كل من العراق ومصر والأردن وشمال اليمن.. فقد كان لقيامه أثر ايجابي في اعادة تحقيق الوحدة، لاسباب كثيرة من بينها الآتي([1]):

١ – خلق حالة من التوازن الاقليمي، اذ حيّد ولو بشكل غير مباشر احتمالات الموقف المعارض لقيام الوحدة بين شطري اليمن من قبل الدول التي كانت تبدي تخوفها من ذلك.

٢ – عكس اشتراك الشطر الشمالي في تأسيسه مؤشراً لمكانته في التفاعلات العربية.. ومن ثم خلق نوع من الشعور لدى قيادته السياسية عن حجم الدور الذي يجب عليها ان تضطلع به في انجاز هدف الوحدة.. ومن جهة اخرى وجهت بعض الانتقادات الى النظام السياسي في الشطر الشمالي مفادها انه كان يجب عليه ان يتجه أولاً لتحقيق هدف الوحدة اليمنية ومن ثم ينتقل الى الاطار الأوسع.

٣ – بمعزل عن مدى صحة وجهة النظر السابقة ، فأن عدم اشتراك الشطر الجنوبي في عضوية مجلس التعاون العربي ، قد ولّد لدى قادة النظام في الجنوب الشعور بالعزلة كونه اصبح محصوراً بين تجمعين عربيين كبيرين، التعاون العربي والتعاون الخليجي ، وقد تزامن ذلك الشعور مع المرحلة الحرجة التي وجد النظام نفسه فيها وكأنه أصبح من جملة فائض الحمولة التي آثر الاتحاد السوفياتي السابق طرحها من جدول حساباته الخاسرة والمكلفة.. وبذلك لم يعد

[1] – عبد العزيز الكميم ، الوحدة اليمنية ، م . س ص ٦٩ .

اليمن الجنوبي قادراً على مواصلة الحياة ككيان مستقل.. تلك النتيجة التي تأخر اكتشافها اكثر من عشرين عاماً ، اذ لم يبق الا تلبية النداء للانضمام الى دولة الوحدة .

وبعد اعلان الوحدة، وافق مجلس التعاون العربي في بغداد على عد اليمن الموحد عضواً بالمجلس استمراراً لعضوية الجمهورية العربية اليمنية .

أما الجامعة العربية، فقد باركت قيام الوحدة اليمنية في قمة بغداد الطارئة التي عقدت في آيار/مايو ١٩٩٠، اذ كان ذلك تتويجاً لجهودها في مراحل مختلفة مرت بها مسيرة الوحدة بدأ من اتفاقية القاهرة ١٩٧٢، التي مثلت الاساس القانوني لدولة الوحدة اليمنية.

وفي اطار العلاقات اليمنية مع الغرب، لاسيما الولايات المتحدة، كأحد أهم المتغيرات المؤثرة في الحياة السياسية اليمنية، فقد شهدت الحرب الباردة البداية الحقيقية لقيام العلاقات اليمنية–الامريكية، بدأ فيها بالتمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتبادل الزيارات الرسمية في كلا البلدين وهي المرحلة التي عرفت البداية الاولى لتقديم العون المادي الامريكي لليمن([1]).

وقد كانت العلاقات اليمنية–الامريكية خلال هذه الحقبة تسير في ظل توازن دولي افرزته نتائج الحرب العالمية الثانية بين المعسكرين الغربي والشرقي.. وكان المذهب الاشتراكي هو السائد في اليمن الجنوبي بعد نيل الاستقلال في حين اكتفى الجزء الشمالي باقامة علاقات تعاون بين كل من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وهو ما القى بظلاله على العلاقات اليمنية–الامريكية، اذ توجهت السياسة الامريكية الى دعم الشمال لمحاصرة المد الشيوعي في الجنوب وبعد انتهاء الحرب الباردة وقيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، دخلت العلاقات اليمنية–الامريكية مرحلة جديدة اكثر تطوراً، لاسيما

[1] – اليمن والدول الكبرى ، م . س .

بعد اعتماد النهج الديمقراطي أداة للتداول السلمي للسلطة، ممثلاً بذلك انموذجاً يجب ان يحتذى به في المنطقة وان يحظى بالدعم الامريكي .. وعقب الحرب الاهلية وفشل محاولة الانفصال التي شهدها اليمن عام ١٩٩٤، ازدادت الاهمية الاستراتيجية لليمن لاسيما بعد تزايد حالة الاستقرار السياسي الذي يضمن سيطرة افضل على مضيق باب المندب لأهميته الاستراتيجية للولايات المتحدة – واكتشاف ثروات نفطية ومعدنية جديدة في البلاد وفتح اليمن اسواقها امام التجارة الحرة والعمل بنظام السوق..كل ذلك زاد من اهمية اليمن في الاستراتيجية الامريكية واخذت العلاقات اليمنية–الامريكية خلال هذه المرحلة بعداً اقليمياً تمثل بتأثر هذه العلاقات سلباً أو ايجاباً بكل الاحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي([1]) .

وفي المجال الامني ، برزت العلاقات اليمنية – الامريكية من خلال زيارة وفد أمني امريكي لليمن عام ١٩٩٧ ، اطلع على طبيعة عمل المؤسسات الامنية اذ طلب الوفد الامريكي من المسؤولين اليمنيين اجراء تغيرات هيكلية في بعض اجهزة الأمن مثل استحداث دوائر خاصة بمكافحة الارهاب ، وقد استمر التعاون بين الطرفين في اطار الحملة الدولية لمحاربة الارهاب ، اذ ادانت اليمن بشكل واضح هجمات الحادي عشر من سبتمبر / ايلول ٢٠٠١ ، وابدت استعدادها للتعاون مع الادارة الامريكية في تعقيب المتهمين في تلك الهجمات ، وقد تم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين لأغراض التعاون في

[1] – للمزيد من التفاصيل ، انظر (اليمن وامريكا بعد كول وسبتمبر) تقرير وكالة الانباء اليمنية – سبأ ، وكذلك تقرير الحكومة اليمنية حول الارهاب المقدم الى مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٠٢ .

مجال محاربة الارهاب مما ادى الى اتهام قوى المعارضة للحكومة بالتفريط بالسيادة الوطنية ([1]) .

من جانب اخر، أكد المعنيون بالشأن السياسي بأن علاقة الشيخ عبد الله حسين الاحمر زعيم حزب الاصلاح (الاخوان المسلمين) والشريك السياسي لنظام الرئيس علي عبد الله صالح ، قد شهدت تدهورا ملحوظا في السنوات الاخيرة ، فضلا عن تخلي اغلب قيادات الحزب المذكور عن الالتزامات السياسية التي فرضها الشيخ الاحمر قبل ذلك لجهة الرئيس صالح.. ومن ثم المضي مع اطراف المعارضة المتمثلة بـ(بجبهة اللقاء المشترك) تلك الجبهة التي حظيت بتأييد غير مباشر من دوائر غربية وامريكية تحت ذريعة (دعم تجربة اليمن الديمقراطية) وهي ذات الدوائر التي حظت الرئيس صالح على تنفيذ خطوات بالاتجاه نفسه، ولكن بالسعي (تدريجيا) نحو التداول السلمي للسلطة([2]).

وعلى الرغم من اعلانه الامتناع عن الترشح لولاية جديدة مطلع عام ٢٠٠٥، تراجع الرئيس صالح عن قراره هذا في حزيران عام ٢٠٠٦ حين اعلن الترشح لانتخابات الرئاسة التي جرت في ايلول من العام نفسه وهي اول واخر انتخابات رئاسية يواجه فيها الرئيس صالح منافساً حقيقياً ينتمي الى جبهة المعارضة منذ توليه الرئاسة هو (المهندس فيصل بن شملان) الذي مثل احزاب المعارضة المنضوية تحت تحالف اللقاء المشترك بزعامة حزب الاصلاح ([3]).

---

[1] – **المصدر نفسة .**

[2] – **انظر جريدة الحياة العدد (٥٨٦٩) في ٢٠٠٦/٩/١٥ .**

[3] – **المصدر نفسة .**

وحين تفاقمت الازمة السياسية التي نشبت بين الرئيس صالح والشيخ الاحمر فيما بعد، تولى الاخير زعامة جبهة اللقاء المشترك ممثلا عن المعارضة اليمنية التي خاضت صراعا سياسيا على السلطة مع نظام الرئيس صالح ما زالت تداعياته قائمة وذلك بعد التفاف الاخير على شركائه في حزب الاصلاح و بقية القوى السياسية في جبهة اللقاء المشترك، اذ تفرد صالح بالسلطة و اخل بنظام التعددية والمشاركة السياسية التي اقرها دستور دولة الوحدة وبذلك فقد فقدت الحياة السياسية فاعليتها في البلاد باستحواذ النظام على العملية السياسية.

يبدو مما تقدم ان انتخابات الرئاسة التي جرت عام ٢٠٠٦ قد عكست عودة حزب المؤتمر الحاكم ليعلن على لسان زعيمه الرئيس صالح عن التمسك بالسلطة بعد ان تعهد بالتخلي عنها قبل ذلك ليمتد بقاءه على رأس السلطة سنوات اخرى عدة وقد ناور كثيرا في هذا الاتجاه.. وتلك هي نقطة التحول في الحياة السياسية اليمنية التي طبعت حالة الصراع القائم بين النظام والمعارضة المتمثلة بجبهة اللقاء المشترك بقيادة حزب الاصلاح و زعامة الشيخ الراحل عبد الله الاحمر والذي خلفه بعد وفاته عام ٢٠٠٨ ولده حميد الاحمر لرئاسة الحزب و زعامة الجبهة.

وقد كان العامل الخارجي المتمثل بالدور الامريكي حاضرا في التطورات السياسية التي جرت في اليمن في السنوات الاخيرة و تبدو تجليات ذلك في حالة الحرج التي بدت على صانع القرار الامريكي في اختلال المعادلة السياسية في هذا البلد نتيجة الضغوط التي املتها معادلات الربح والخسارة في اطار منظومة المباديء من جهة والمصالح من جهة اخرى في التعاطي مع نظام الرئيس صالح المتمسك بالسلطة من جهة و المعارضة

المتمثلة بأغلب اطراف جبهة اللقاء المشترك الساعية لازاحة الرئيس صالح عن السلطة من جهة اخرى .

الخاتمة:

يبدو من كل ماتقدم، بأن سياقات التطور للحياة السياسية اليمنية مرتبط اساساً بعوامل داخلية تارة، وأخرى خارجية تارة اخرى القت بظلالها على بنية النظام السياسي وتوجهاته خلال مرحلة التشطير وبعد قيام الوحدة اذ شهدت الحقبة الأولى من حياة اليمن السياسية ظاهرة الحكم التسلطي العسكري والقبلي كما هو الحال في شمال اليمن، ونظام الحزب الواحد الذي كان سائداً في جنوبه.. وفي كلا الحالتين لاوجود للمعارضة السياسية.

ان النقلة النوعية في حياة اليمن السياسية تزامنت مع اعلان دولة الوحدة وهي الاخرى جاءت بفعل متغيرات اقليمية وداخلية عجلت من قيامها ، اذ سجل اعلان الوحدة انعطافة تأريخية باتجاه تطبيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، وان الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال المرحلة الماضية قد اسهمت في انتهاء حكم الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي).. وبذلك يدخل اليمن أول مرة في تاريخه السياسي مرحلة التعددية الحزبية، وقد تعزز ذلك من الناحية الفعلية والدستورية من خلال صدور دستور دولة الوحدة الذي منح حق التنظيم السياسي وحق الاحزاب والتنظيمات السياسية ممارسة نشاطها الى جانب الحزبين الحاكمين ثم صدور قانون الانتخابات البرلمانية الذي أقر عام ١٩٩٢ واجراء أول انتخابات عام ١٩٩٣ تلتها انتخابات عام ١٩٩٧ النيابية بعد انهاء الحركة الانفصالية التي فجرها قادة الجنوب عام ١٩٩٤ ثم انتخابات عام ١٩٩٩ تلتها الانتخابات الرئاسية، وكان آخرها انتخابات عام ٢٠٠٦ الرئاسية التي فاز فيها الرئيس علي عبد الله صالح.

ان المتغيرات والاحداث التي شهدها النظام السياسي الدولي منذ نهاية عقد الثمانينيات–نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية–بآثارها السلبية والايجابية على شطري اليمن، قد عجلت من قيام دولة الوحدة التي بدأت ارهاصاتها الأولى مطلع سبعينيات القرن الماضي بين مد وجزر، تلك الوحدة التي صنعت نظاماً سياسياً موحداً فضل خيار الديمقراطية والمشاركة السياسية اذعانا" لمتطلبات الوضع السياسي الدولي وركوب موجة الديمقراطية التي عمت مناطق كثيرة من العالم الثالث.

ناهيك عن طبيعة التفاعلات العربية والتوازنات الاقليمية المطلوبة في النظام الاقليمي العربي، لابد وأن تدفع باتجاه قيام الوحدة اليمنية. هذا من جانب، ومن جانب آخر فأن قادة اليمن الجنوبي اصبحوا خارج تلك التفاعلات مما ولّد الشعور بالعزلة بعد ان فقدوا سندهم الدولي الاتحاد السوفياتي.. مفضلين خيار الانظمام الى دولة الوحدة .

غير ان اليمن في الوقت الراهن يعيش تحت وطأة أزمات داخلية وصراعات سياسية من نوع آخر منذ عام ٢٠٠٤ ، تلك الازمات التي قد تعصف بوحدته واستقراره بدءً بالصراع العسكري الذي يدور بين الحكومة اليمنية والحوثيون ومروراً بالحراك السياسي في الجنوب وسعي بعض قياداته للانفصال عن الشمال وانتهاءً بالازمة الاخطر المتمثلة بعودة الجماعات المسلحة، التي صعدت من عملياتها منذ عام ٢٠٠٠ بالهجوم على المدمرة (كول) الامريكية حتى وصل الحال الى حد اعلان اليمن مقراً لقيادة تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية.

ان التمرد في الشمال والحراك السياسي في الجنوب، ماكان ليفعل فعله لولا وجود دعم وتأييد خارجي لقوى اقليمية ودولية لها اجندات مختلفة، تساهم في اثارتها بين الحين والآخر، ولاسيما الصراع الدائر مع الحوثيين..

وفي مقدمة هذه القوى دون شك–ايران والولايات المتحدة والسعودية ومعها دول الخليج العربية–في اطار صراع المصالح الدائر بين تلك القوى، مما سيلقي بظلاله في المستقبل المنظور على الحياة السياسية اليمنية والذي قد يهدد بالعودة الى الانفصال ويعصف ببنية النظام السياسي القائم.

The Impact of external factors in the political life of Yemen

Instructor:
Ali Mohammed Hussein Al a'amiry

Abstract

This research is an attempt to investigate the most important events and developments that accompanied the political life of Yemen since independence until gaining unity, and the different dimensions that it has witnessed with the different political systems in both the north and south of the country, and what these developments have left on the progress of the political parties and their role in the national movement.

Thus, the external environment, regional and international, is present in the political life of Yemen before and after the establishment of unity. This presence is imposed by consequences of the Cold War, the subsequent events and major political changes that have been witnessed after Cold War, and the domination of unipolar policy of the United States in international politics. All these elements affected in the political life and regional interactions in the whole region which resulted in a political- social movement that has a direct and indirect, negative and positive impact on the political life of Yemen.

The establishment of unity in 1990 and the subsequent constitutional changes in the country are considered a quantum leap in the political life of Yemen. This unity that has been achieved by the changes and transformations of internal and regional policies made an important sign on democracy, pluralism, political participation through the issuance of the Constitution, and the approval of legislations and laws concerning the function of political parties.

Therefore, this research focuses on the U.S. role as one of the most important international players, some of the major regional powers and their effects on the role, the tendencies, and policies of the various political and social forces in the political arena in Yemen and the nature of the political system prevailing in it.

The research also addresses briefly the challenges faced by the existing system at the present time and particularly since 2004, as the external factor, regional and international, marks a clear sign on the struggle between the regime and the opposition, the rebellion in the north and the political movement in South, in addition to the return of armed groups that have taken the country as a base for the so-called (Al-Qaida in the Arabian Peninsula).